

# مركز "شمس" يعقد ورشة عمل في جامعة

## النجاح حول اتفاقية حقوق الطفل

نابلس - غسان الكتوت - الرواد للصحافة والإعلام - عقد مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" امس ورشة عمل بعنوان "اتفاقية حقوق الطفل"، في كلية الشريعة بجامعة النجاح الوطنية.

وافتح الورشة إبراهيم العبد من مركز "شمس"، الذي رحب بالحضور ومبيناً أن الورشة تأتي ضمن نشاطات مشروع تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والحكم الصالح لطلبة الشريعة بدعم وتمويل من مؤسسة المستقبل.

من جهته، قال الدكتور أيمن دباغ أن تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، يؤكد أن سلطات الاحتلال ماضية في انتهاك حقوق الأطفال الفلسطينيين الأسرى في معتقلاتها، وخرق الاتفاقيات والمعايير الدولية بهذا الصدد.

وقال أنه وبعد مرور سبعة أشهر على إطلاق تقرير "اليونيسيف" لتحسين حماية الأطفال الفلسطينيين وفق المعايير الدولية، طبقت قوات الاحتلال ٣ توصيات فقط من أصل ٣٨ توصية وردت في التقرير الصادر في آذار الماضي حول استخدام طرق جديدة للتعامل مع الأطفال الفلسطينيين المعتقلين من مناطق الضفة الغربية.

وأوضح أن اعتماد اتفاقية حقوق الطفل بمثابة تنويع لما يزيد على ستة عقود من العمل على تطوير وتدوين القواعد الدولية المعنية بحقوق الطفل، إذ صدر إعلان جنيف في عام ١٩٢٤ كأول وثيقة دولية خاصة بحقوق الطفل، وتعد الاتفاقية بمثابة قائمة فريدة في شمولها لمعايير حقوق الإنسان المتعلقة بالأطفال، ففضلا عن كونها تتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للأطفال، فقد اهتمت أيضا بوضعية الأطفال في النزاعات المسلحة والأطفال اللاجئين، وتحظى اتفاقية حقوق الطفل بما يشبه الإجماع العالمي فكل دول العالم أطرافا في الاتفاقية، ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية والصومال.

وأكد دباغ أن الاتفاقية أقرت للطفل بوجوب احترام حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين، وحقه في الحصول على المعلومات والمواد من مختلف المصادر الوطنية والدولية، خاصة المواد التي ترمي إلى تعزيز رفاهته الاجتماعي والروحي والمعنوي وكذلك صحته الجسمية والعقلية، وحقه في حرية تكوين الجمعيات وحقه في التجمع السلمي، وفي الحماية القانونية من التدخل التعسفي وغير القانوني في خصوصياته وعائلته وبيئته ومراسلاته وحقه في عدم تعرضه لأي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته.

وشدد على إقرار الاتفاقية بحق الطفل في الحماية من مختلف أشكال العنف والاعتداء، وحقه في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية بما في ذلك عقوبة الإعدام، وحقه في ألا يحرم من حرته بصفة تعسفية أو غير قانونية وأن يتمتع بالضمانات القانونية فيما يتصل بالحرمان من الحرية وأن يعامل معاملة إنسانية فيما لو حرم من حرته، وكذلك يجب ضمان حق الطفل في الحماية والمساعدة الخاصة عندما يكون محروما من عائلته، كما عرضت الاتفاقية لمبادئ قضاء الأحداث.

وأوضح الدكتور دباغ أنه بموجب الاتفاقية أنشئت لجنة حقوق الطفل لفحص مدى التزام الدول الأطراف بالتزاماتها المقررة في الاتفاقية، وأوكل لاحقا للجنة أيضا مهمة القيام برصد تنفيذ الدول الأطراف في أي من البروتوكولين الملحقين بالاتفاقية لالتزاماتها، وقد حددت لجنة حقوق الطفل المواد التالية باعتبارها تمثل "مبادئ عامة" أساسية لإعمال جميع الحقوق الواردة في الاتفاقية.

وفي نهاية الورشة، أوصى المشاركون بضرورة مطالبة المجتمع الدولي بالعمل على توفير الحماية اللازمة للطفل الفلسطيني، وبفضح ممارسات الاحتلال بحق أطفال فلسطين عبر وسائل الإعلام والمحافل الدولية المعنية بحقوق الإنسان، والدعوة إلى محاكمة مجرمي الحرب الذين انتهكوا حقوق الطفل الفلسطيني وقتلوا طوفاته بكل الوسائل الأخلاقية. الأطفال الفلسطينيين وإرشادهم إلى اتخاذ كافة الإجراءات الامنية التي تقيم لديهم استخدام الاحتلال لكافة أدواته القتالية ضد المواطنين، ورعاية الأطفال المتضررين نتيجة ممارسات الاحتلال القمعية بحقهم والعمل على تأهيلهم من خلال مؤسسات اجتماعية وثقافية متخصصة.